عمومية الشركة أقرت جميع بنود جدول الأعمال ومن بينها البيانات المالية للعام الماضي

«الوطنية للرماية»: لدينا رؤية طموحة لتعزيز حقوق المساهمين.. والارتقاء بأدائنا التشغيلي

الشيخ صباح السلمان الصباح

عقدت الشركة الوطنية للرماية اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين يوم الخميس الموافق 24 يونيو الجاري، وذلك بعد اكتمال النصاب القانوني لانعقادها بنسبة حضور بلغت 58,4٪ من المساهمين، حيث اعتمدت الجمعية العامة البيانات المالية والميزانية العامة للشركة وتقرير مجلسي الإدارة ومدققي الحسابات وباقي البنود المدرجة على جدول الأعمال.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي للشركة الشيخ صباح السلمان الصباح، ان مجلس الإدارة الحالي لديه رؤية واستراتيجية هادفة وحريص على مصلحة الشركة ومساهميها وان كافة القرارات تناقش وتدرس بعناية ويتم اعتمادها في الحالات التي تعود بالنفع على الشركة ومساهميها، وبالتالي فقد تعاهد الجميع على بذل أقصى الجهد كلا في مجال عمله بما يحقق مصالح الشركة ويحفظ حقوق مساهميها.

وشدد على أن الإدارة التنفيذية تعمل بكل جد وإخلاص على ترجمة رؤية مجلس الإدارة وتحقيق وطموحة على ارض الواقع عبر تنمية أعمال الشركة بالالتزام بتطبيق استراتيجية مجلس الإدارة الخاصة بإعادة هيكلة أصول الشركة بصفة عامة، وبصفة خاصة التركيز على تفعيل أنشطة الرماية والتوسع في مستلزماتها المكملة وأنواعها المختلفة بما يحقق نتائج إيجابية طيبة للشركة.

تحقيق التطلعات

كما ثمن الشيخ صباح الصباح مجهودات مجلس الإدارة وسعيه الدءوب لتوفير كافة الإمكانات لتعزيز خطط الشركة وتنمية أعمالها ومواكبة النظم والتطورات العالمية في مجالاتها التشغيلية، حيث يتم الترتيب لإيفاد العديد من المدربين للدول الأوربية والأميركية للوقوف على احدث أساليب التكنولوجيا في نشاط الرماية.

وأكد على أن مجلس الإدارة قد كلف من قبل الجمعية العمومية لإدارة الشركة والنهوض بها وتحقيق تطلعاتهم والسعي الى وضع الخطط المتجددة والحلول اللازمة التي تزيل أي عوائق أيا كان نوعها قد تعترض اعمال الشركة.

وكشف عن إن إدارة الشركة لديها تخطط لإنشاء أكاديمية للرماية لتعليم كافة الفئات العمرية المختلفة وطرق الرماية المختلفة وفق اعلى المعايير المطبقة في العالم.

أهداف عرقلة الجمعية

وفي سياق الجمعية العمومية، قال الشيخ صباح الصباح ان ما شهدته الجمعية من احداث مفتعلة مؤسفة بتعمد واضح وبتصرف غير مقبول من قلة من المساهمين بهدف ابطال انعقاد الجمعية بالرغم من حضور 58٪ من اعضائها في محاوله شهدها الجميع وعلى مرأى رجال الشرطة بغرض إفشال اجتماع الجمعية العامة للشركة ومنع صدور قرارات اغلبية المساهمين الحاضرين.

ونوه الى ان سبب هذه الحملة الممنهجة ضد الشركة هو رفع العديد من الشكاوى والقضايا ضد اطراف تنتمي لأحد المجاميع التي عليها شبهات، والشركة تسعى جاهدة نحو الحصول على حقوقها بالقانون عبر ميدان القضاء الكويتي الشامخ ضد تلك المجموعة والذي باسترداد تلك الحقوق سيكون له انعكاس ايجابي للشركة.

وفي الختام قال: «لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأغلبية الحريصة على مصالح الشركة، وعلى ثقتهم الغالية ودعمهم المستمر لمجلس الإدارة، ونعدكم بأن تقوم إدارة الشركة وكافة العاملين بها ببذل الجهود المخلصة للتخلص من كافة آثار تداعيات الأزمة التي نتجت عن الجائحة والخروج بالشركة من عنق الزجاجة وبدء صفحة جديدة تتحقق فيها جميع الأهداف، والشكر موصول إلى كافة الجهات الرسمية والرقابية على ما أبدوه من تعاون بناء وتجاوب يعزز مكانة الاقتصاد الكويتي، والشكر كل الشكر لمساهمي الأغلبية لحضورهم وثقتهم في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية».

هذه أغلى مدن العالم في تكلفة معيشة الأجانب

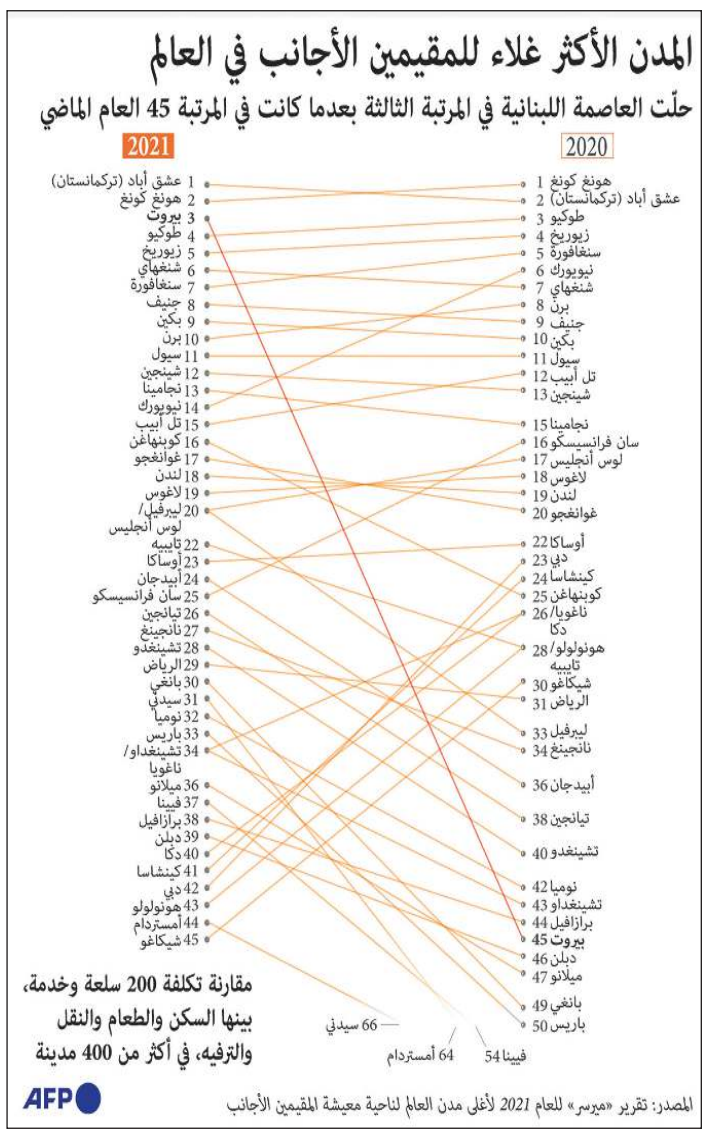

أ.ف.پ: ارتفع تصنيف المدن الأوروبية والشرق آسيوية في ترتيب المدن الأكثر غلاء للمقيمين الأجانب في العالم، في ظل ضعف سعر صرف الدولار، بحسب التحقيق السنوي لمجموعة «ميرسر».

وانتقلت «عشق آباد» عاصمة تركمانستان التي تضم أجانب كثرا من المرتبة الثانية العام الماضي إلى المرتبة الأولى بسبب «تضخم محلي شديد»، على ما أوضح المسؤول في فرع «ميرسر» الفرنسي جان فيليب سارا.

في المقابل، تراجعت هونغ كونغ، حيث بدلات الإيجار باهظة، من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية.

وحلت في المرتبة الثالثة العاصمة اللبنانية (بيروت) بعدما كانت في المرتبة 45 العام الماضي، بسبب التضخم الناجم عن الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتفشي وباء كوفيد-19 والانفجار الذي دمر مرفأ بيروت ومناطق واسعة من العاصمة في 4 أغسطس 2020.

ولا تزال المدن العشر الأغلى معيشة للأجانب تضم من جانب آسيا طوكيو (المرتبة الرابعة) وشنغهاي (المرتبة السادسة) وسنغافورة (المرتبة السابعة) وبكين (المرتبة التاسعة)، ومن جانب أوروبا ثلاث مدن سويسرية هي: زوريخ (المرتبة الخامسة) وجنيف (المرتبة الثامنة) وبيرن (المرتبة العاشرة).

وحلت لندن في المرتبة 18، فيما ارتفعت باريس من المرتبة 50 إلى المرتبة 33 على ضوء ارتفاع سعر اليورو نسبيا مقابل الدولار.

وفي الولايات المتحدة، تراجعت أغلى المدن الأميركية نيويورك من المرتبة السادسة إلى المرتبة 17، تليها لوس أنجليس في المرتبة 20 وسان فرانسيسكو التي تراجعت من المرتبة 16 إلى المرتبة 25.

أما المدن الهندية، فانخفض تصنيفها، وانتقلت بومباي من المرتبة 60 إلى المرتبة 78، بسبب تراجع الروبي بالنسبة للدولار.

من جهة أخرى، أشارت «ميرسر» إلى تراجع حركة انتقال الأجانب للعيش في مدن أخرى لأسباب عملية ومالية على ارتباط بأزمة كوفيد-19.

وأوضح سارا أن هناك توجها على المدى البعيد نحو «تراجع حركة انتقال الأجانب التقليدية لمدة 3 إلى 5 سنوات» مع عائلاتهم.

في المقابل، لفت إلى تزايد التنقلات ذهابا وإيابا بين بلد الإقامة وبلد العمل في رحلات تستغرق حتى 6 ساعات، فضلا عن المهمات القصيرة لمدة تصل إلى 18 شهرا والتي «يغادر فيها الموظف وحيدا على أن يعود إلى البلاد مرتين أو 3 مرات في السنة».

غير أن أشكال التنقل الجديدة هذه تطرح على الشركات صعوبات تنظيمية على صعيد تأشيرات الدخول والضرائب والضمان الاجتماعي.

«أسواق المال» تطالب الشركة بالإفصاح عن أحداث الجمعية العمومية

قالت هيئة أسواق المال، في بيان صحافي، انه في ضوء ما أثير من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حول أحداث اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة الوطنية للرماية المنعقد في تاريخ 2021/6/24، وما تم ذكره من شكوى مساهمين بانتهاك حقوقهم ومنعهم أو عرقلتهم لحضور اجتماع الجمعية العامة، ومنع مراقب الحسابات من حضور الاجتماع، فإن الهيئة تؤكد على قيامها باتخاذ تدابير فورية تجاه تلك الأحداث المشار إليها.

وأوضحت الهيئة أنها ستقوم بمطالبة الشركة الوطنية للرماية بالإفصاح في بورصة الكويت في جلسة اليوم (الأحد) بحد أقصى عن الأحداث التي وقعت خلال اجتماع الجمعية العامة للشركة وما سيترتب عليها من آثار، والتواصل مع مراقب حسابات الشركة للوقوف على ما أثير من منعه من حضور الاجتماع، مع استمرار وقف التداول على أسهم الشركة في بورصة الكويت لحين انتهاء إجراءات الهيئة واستيفاء كل الأطراف للمتطلبات وفقا للبند 3 من المادة 1-18 من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وطلب إفادة الشركة الكويتية للمقاصة عن الأحداث التي وقعت خلال الاجتماع.

وأشارت الهيئة إلى أن هذه الإجراءات تأتي من منطلق دورها وأهدافها بتنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، وتوفير الحماية للمتعاملين في نشاط الأوراق المالية، واختصاصها بوضع قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها، بما يحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها، فإن هيئة أسواق المال تؤكد ما تقضي به مبادئ الحوكمة الرشيدة بوجوب تمكين جميع المساهمين من ممارسة حقوقهم الأساسية على قدر كبير من العدالة والمساواة بما يضمن المعاملة المتكافئة، كما أن مشاركة كل المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة للشركة، والتصويت على قراراتها تعد حقا أصيلا لهم دون النظر إلى اختلاف مستوياتهم، وهو ما تم التأكيد عليه أحكام «القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين» من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

«الشال»: «المركزي» مستشاراً مالياً للحكومة.. ومن واجبه كتابة تشخيصه للأوضاع الاقتصادية

قال تقرير «الشال» الاقتصادي انه في الأسبوع قبل الفائت صدر تقرير بنك الكويت المركزي السنوي الاقتصادي والذي يغطي عام الجائحة، أي عام 2020، وبنك الكويت المركزي بحكم قانونه يعمل مستشارا ماليا للحكومة، لذلك من واجبه كتابة تشخيصه للأوضاع الاقتصادية العامة، ويفترض أن يكون التشخيص والنصح داخل الغرف المغلقة، نصح أشمل وربما أكثر قسوة.

في تقديره لأداء الاقتصاد الكلي، ذكر استمرار أحادية الاقتصاد بهيمنة قطاع النفط على مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي شكل نحو 52,9٪ من حجمه رغم انكماش مساهمة قطاع النفط بنحو 9,5٪، أو من نحو 20,8 مليار دينار في 2019، إلى نحو 18,8 مليار دينار في 2020، يضيف لها نحو 0,3٪ مساهمة أنشطة الخدمات المتصلة بالنفط والغاز لترتفع هيمنة ذلك القطاع إلى نحو 53,3٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار التقرير الى انه في خلاصة، فقدت مساهمة قطاع النفط والغاز والأنشطة المرتبطة بهما نحو 9,4٪ في 2020 مقارنة بعام 2019، ولأن معامل الارتباط مرتفع ما بين ذلك القطاع، وكل الأنشطة غير النفطية، انكمشت تلك الأنشطة بنسبة أعلى أو بنحو 10,5٪، لتنتهي تقديرات بنك الكويت المركزي بانكماش حقيقي للاقتصاد في الكويت بنحو 9,9٪، أي أعلى من تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء -8,9٪- وأعلى من تقديرات صندوق النقد الدولي البالغة 8,1٪.

وأوضح التقرير ان ما يحاول بنك الكويت المركزي أن يذكره في تقريره هو أن أحادية الاقتصاد بهيمنة قطاع النفط ربما تتعمق خلافا لأهداف كل الخطط التنموية التي تتبنى هدفا رئيسيا وهو تنويع مصادر الدخل.

ويقدر التقرير بأن الخلل المالي أو خلل الميزانية العامة أعمق، فهي تعتمد اعتماد شبه كامل في تمويلها على إيرادات النفط، ويذكر التقرير أنه بعد فائض قياسي حققته الموازنة بلغ نحو 10 مليار دينار للسنة المالية 2012/2011، بلغ العجز التراكمي للسنوات المالية 2015/2014 إلى 2020/2019 نحو 24,6 مليار دينار. وذلك في تقديرنا يفسر نفاذ سيولة الاحتياطي العام، وبسببه أوقف تحويل 10٪ من الإيرادات العامة لاحتياطي الأجيال القادمة وتم سحب ما اقتطع في آخر سنتين ماليتين لمواجهة أزمة السيولة.

ويذكر التقرير بأن صندوق النقد الدولي يقدر عجزا تراكميا للسنوات الست القادمة بنحو 138 مليار دولار، أي نحو 46 مليار دينار، والفائض أو العجز سببه تبعية المالية العامة المفرطة للمتغيرات في سوق النفط، وهو أمر لا تملك الكويت قدرة في التأثير عليه.

إعلان

بشأن توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2021/06/28 سوف يتم البدء في توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة من قبل الشركة الكويتية للمقاصة وفقاً لقرار الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك برقان المنعقدة بتاريخ 2021/06/06 وقرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 2021/02/09 باعتماد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم، والذى سبق التأكيد عليه بإفصاحات البنك ببورصة الكويت.

بنك برقان
BURGAN BANK

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
لشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية ش.م.ك.ع.
عن أعمال السنة المالية 2021/2020

التاريخ: 2021/7/5 | الوقت: 10:30 صباحاً | العنوان: برج كيبكو (الدور 54) - منطقة الشرق، مدينة الكويت

يسر مجلس إدارة شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2021/3/31 المقرر عقده في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الموافق 2021/7/5 في مركز الأعمال الكائن في الدور 54 من برج كيبكو المطل على شارع خالد بن الوليد في منطقة الشرق، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال كما يلي: -

1. سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها للسنة المالية المنتهية في 2021/3/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2021/3/31 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2021/3/31 والمصادقة عليها.
4. تلاوة تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت والذي يشمل تقرير الحوكمة والمتضمن تقرير المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتقرير لجنة التدقيق الداخلي للسنة المالية المنتهية في 2021/3/31 والمصادقة عليهما.
5. استعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات ونتج عنها تطبيق جزاءات مالية أو غير مالية على الشركة إن وجدت.
6. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بواقع 16% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع 16 فلس لكل سهم) بقيمة 16,366,252.512 د.ك. وذلك بعد خصم أسهم الخزينة ويستحق هذه الأرباح النقدية المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 12 يوم عمل بعد تاريخ اجتماع الجمعية العمومية للشركة ويتم توزيعها بعد ذلك بثلاثة أيام عمل. وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني إذا لزم الأمر.
7. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بصرف مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/3/31 بقيمة 100 ألف د.ك. (مائة ألف دينار كويتي).
8. الموافقة على تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 2021/3/31 والمصادقة عليه. والموافقة للشركة على التعامل مع الأطراف الأخرى ذات الصلة خلال السنة المالية التي تنتهي في 31 مارس 2022.
9. الموافقة على تخصيص نسبة 1% من صافي ربح السنة المالية المنتهية في 2021/3/31 للتبرع للجهات الخيرية عن طريق مؤسسة مشاريع الخير.
10. الموافقة على تحويل 10% من صافي ربح السنة المالية المنتهية في 2021/3/31 إلى حساب الاحتياطي القانوني.
11. الموافقة على تحويل 10% من صافي ربح السنة المالية المنتهية في 2021/3/31 إلى حساب الاحتياطي الاختياري يخصص لدعم المركز المالي للشركة.
12. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من إجمالي عدد الأسهم ولمدة 18 شهراً وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقرارات والتعليمات ذات الصلة.
13. الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار سندات / صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات / الصكوك ومدتها وقيمتها الأسمية وسعر الفائدة / الأرباح وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
14. الموافقة على منح موظفي الشركة الأكفاء حق شراء أسهم الشركة (باستخدام أسهم الخزينة) وفقاً لبرنامج خيار شراء أسهم الشركة المعتمد من قبل وزارة التجارة والصناعة بعدد 1.2 مليون سهم أي بنسبة 0.1% من رأس المال وبقيمة تقدر بـ 0.6 مليون دينار كويتي تقريباً، على أن يراعى تطبيق القوانين واللوائح والقرارات ذات العلاقة.
15. الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها وذلك وفقاً لنص المادة (199) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 للسنة المالية المنتهية في 2022/3/31.
16. الموافقة على السماح للشركة بإقراض أعضاء الإدارة التنفيذية وذلك وفقاً لنص المادة (200) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 للسنة المالية المنتهية في 2022/3/31.
17. الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية ممن يمثلون الشركة أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لنص المادة 19 من النظام الأساسي وذلك عن الدورة الحالية.
18. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2021/3/31.
19. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة.
20. تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات وذلك للسنة المالية التي تنتهي في 2022/3/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وبهذه المناسبة، نود أن نعلن عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة عن الثلاث سنوات القادمة (2021-2023) لمدة أسبوعين من تاريخ الإعلان الأول، أي خلال الفترة من يوم الخميس الموافق 2021/6/17 وحتى نهاية الدوام الرسمي في يوم الخميس الموافق 2021/7/1. هذا ويرجى من السادة المؤهلين والراغبين في الترشح بالتقدم بطلباتهم المتضمنة مؤهلاتهم المهنية وشهادة لا حكم عليه الصادرة من الأدلة الجنائية إلى أمانة سر لجنة الترشيحات والمكافآت في المقر الرئيسي بالشركة خلال أوقات العمل الرسمية.

كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم الاتصال برقم الهاتف 22943232 (داخلي 2041) او 66387970 أو إرسال بريد إلكتروني على nabil@qpic-kw.com متضمن الاسم والعنوان ورقم هاتف التواصل، وذلك قبل موعد الجمعية العمومية بأربعة وعشرين ساعة على الأقل، وحتى يتسنى لنا تنسيق آلية تسليمكم توكيلات حضور الاجتماع السابق ذكره.

مجلس الإدارة

برج كيبكو - الدور 24 - شارع خالد بن الوليد - شرق • ص.ب 25821 - بريد الصفاة 13119 الكويت
تلفون: 22943232 965+ • فاكس: 22943234 965+
www.qpic-kw.com

شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية
QURAIN PETROCHEMICAL INDUSTRIES COMPANY